

ألا تزال هيمنة الدولار الأمريكي على النظام المالي العالمي نعمة كما كانت في الماضي، أم تحوّلت إلى عبء يُثير القلق بين خصوم واشنطن وحتى بين حلفائها؟

لأكثر من سبعة عقود، ساد الدولار الأمريكي باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم، وحجر الزاوية في التجارة العالمية والتمويل واحتياطيات المصارف المركزية. منحت هذه الهيمنة الولايات المتحدة ما أطلق عليه فاليري جيسكار ديستان "امتيازاً باهظاً"، القدرة على الاقتراض بكلفة متدنية، وإدارة العجز المستمر، ونشر القوة النارية المالية في أوقات الأزمات دون مواجهة العواقب المعتادة للدول المدينة.

لكنّ ما كان في يوم من الأيام نعمة للمصدر يُنظر إليه الآن بشكل متزايد على أنّه نقطة ضعف من قبل الآخرين. وبينما تستفيد واشنطن من نظامها المالي لتحقيق غايات جيوسياسية، معاقبة الدول ذات السيادة، وتجميد احتياطياتها بالدولار، وعزل الخصوم، تطوّر دور الدولار من وسيلة تبادل محايدة إلى أداة للإكراه. أدى هذا التحوّل إلى إعادة تقويم هادئة لكن عميقة لدى ، وبين المنافسين (mostly Less Developed Countries) المصارف المركزية، خاصة في جنوب الكرة الأرضية ، والجيوسياسيين، والتوجّه نحو التنويع بعيداً عن الدولار والتحوّل نحو الذهب كرمز وأداة للسيادة النقدية.

### تداعيات وجوديّة

هذا التحوّل هو أكثر من كونه اقتصادياً. إنّهُ جيوسياسي ومنهجي. يستكشف ما يلي الطبيعة المزدوجة للهيمنة على الدولار، جانبها الصعودي والسلبي، وكيف أنّ تسليح النظام المالي الأمريكي يقود إلى إعادة التفكير العالمي في الاعتماد النقدي. وهذه التداعيات ليست استراتيجيّة بالنسبة للقوى العظمى فحسب، بل وجوديّة أيضاً بالنسبة للبلدان الأقلّ نمواً، حيث يتردّد صدى النضال من أجل الاستقلال المالي في كلّ أزمة في ميزان المدفوعات، وكلّ قرض من صندوق النقد الدولي، وكلّ اقتصاد دولي تحت الإكراه.

امتياز باهظ: الجانب الصعودي لهيمنة الدولار. اشتهر فاليري جيسكار ديستان بهذا المصطلح في السّتينيات، في إشارة إلى "كيفية تمتّع الولايات المتحدة بمزايا هيكلية من وضع العملة الاحتياطية للدولار

- انخفاض تكاليف الاقتراض (حيث يحتاج العالم إلى سندات الخزنة الأميركية).
- عجز تجاري مستمرّ دون أزمة (لأنّ الدولار مطلوب دائماً).
- Quantitative Easing – ، التيسير الكمي COVID على سبيل المثال، تحفيز) المرونة المالية في الأزمات ، (عمليات الإنقاذ).

ولكنّ هذا الامتياز يأتي مع استياء منهجي متزايد، وخاصّة بين البلدان والمصارف المركزية التي تهتمّ بشكل متزايد بالسيادة والأمن.

### تسييس وتسليح الدّولار

الجانب السلبيّ منذ 11 أيلول (11/9) (وأكثر من ذلك بعد عام 2014 مع شبه جزيرة القرم وعام 2022 مع الغزو الروسي النظام المالي القائم على الدولار (OFAC) لأوكرانيا)، حوّل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزنة الأميركية إلى آلية إنفاذ جيوسياسية:

- معاقبة المصارف المركزية السيادية (روسيا وإيران وفنزويلا وسوريا).
- تجميد الاحتياطيات الأجنبية (على سبيل المثال، أكثر من 300 مليار دولار من الاحتياطيات الروسية في عام 2022).

- استهداف الأفراد ورؤساء الدول (مثل الأسد ومادورو).

وقد أدى تسليح الدولار هذا إلى تنبيه محافظي المصارف المركزية على مستوى العالم إلى الضعف المتأصل في استخدام الدولار في الاحتياطات أو التجارة.

### المصارف المركزية تتمحور: الذهب كدرع سيادة

رداً على ذلك:

- تعمل المصارف المركزية (وخاصة الصين وروسيا وتركيا وغيرها في جنوب الكرة الأرضية) على تنويع احتياطاتها من العملة الأجنبية بعيداً عن الدولار.
- كان أكبر مشتري الذهب في السنوات الأخيرة هم المصارف المركزية، وليس مستثمرو القطاع الخاص. يُنظر إلى SWIFT الذهب على أنه محايد وغير قابل للاستيلاء عليه وخارج نظام.
- لم ترتفع جاذبية الذهب كتحوط ضد التضخم وحده، لكن كتحوط ضد الإكراه القائم على الدولار.

### الآثار المترتبة على النظام العالمي والدول الأقل نمواً

أدى تسليح الدولار إلى تآكل الثقة بالنظام المالي "القائم على القواعد" الذي بات يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه امتداد للهيمنة السياسية الأمريكية، لا إطاراً محايداً للتبادل التجاري العالمي. وقد دفع ذلك العديد من الدول إلى البحث عن بدائل تُقلص من في الصين، وتوسيع التجارة الثنائية بعملة محلية كما بين CIPS تبعيتها لهذا النظام، من خلال إنشاء أنظمة دفع موازية مثل الهند وروسيا، فضلاً عن مبادرات طموحة مثل عملة البريكس الموحدة.

لكنّ التداعيات لا تقتصر على القوى الصاعدة فقط، بل تمتدّ بوضوح إلى الدول الأقل نمواً، حيث تتجلى الهشاشة المالية بأشدّ صورها. فهذه الدول غالباً ما تجد نفسها مكبلة بالتزامات خارجية مقومة بالدولار تتحوّل في الأزمات إلى أدوات للأسر الاقتصادي، في حين يُفوّض الاعتماد على العملة الأميركية قدرتها على استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية لمواجهة الصدمات. ومن هنا، لا تعكس الدعوات المتزايدة لإعادة هيكلة الديون الخارجية مطلباً محلياً وحسب، بل تتناغم مع موجة عالمية من إعادة النظر في الاعتماد المفرط على الدولار.

في المحصلة، يلوح في الأفق خطر تنشّط النظام المالي العالمي إلى كتل نقدية متباينة، مناطق نفوذ للدولار واليوان، وربما الذهب، في مشهد قد يفتقر إلى التنسيق ويقوّض استقرار الاقتصاد العالمي، خاصة بالنسبة للدول الهشة التي تجد نفسها عالقَة بين المحاور.

### تحديات بنويّة

لا تزال هيمنة الدولار غير قابلة للمنافسة على المدى القصير، لكنّها لم تعد بمنأى عن التحديات البنويّة التي أخذت تتكشف على شكل شقوق واضحة في جدار الثقة العالمي بهذا النظام. فما كان في الأمس امتيازاً يُحسد عليه، بات اليوم يُنظر إليه من قبل كثيرين، خصوصاً في العالم النامي، كقيد على السيادة ومصدر تهديد للقرار الوطني المستقلّ.

الولايات المتحدة، بسلوكها الذي مزج السياسة بالنقد، حوّلت الدولار من أداة محايدة للتبادل إلى سلاح جيواقتصادي يُستخدم للضغط والعقاب، فآثار مخاوف مشروعة من عدالة وحداية النظام المالي العالمي.

في هذا الإطار المتحوّل، لا يظهر الذهب ملاذاً تقليدياً في أوقات عدم اليقين وحسب، بل يتحوّل إلى رمز مقاومة ضدّ هيمنة نقدية تتسم بالانتقائية والتسييس. إنّه ليس فقط أصلاً مالياً منيعاً ضدّ المصادرة، بل هو تعبير عن توق كثير من الدول، لا سيما في الجنوب العالمي، إلى استعادة زمام المبادرة النقدية والتحرّر من الارتهاق لنظام أحادي القطب. فالمصارف المركزية التي

تعيد توجيه احتياطاتها نحو الذهب لا تقوم بذلك من باب التنويع المالي فحسب، بل كتعبير استراتيجي عن رغبة سياسية عميقة في إعادة تشكيل النظام النقدي العالمي على أسس أكثر توازناً وتعدّداً وعدلاً.

في عالم يتزايد فيه الانقسام بين الشرق والغرب، وتتصاعد فيه النزعات الحمائية والمنافسة الجيوقتصادية، يصبح الذهب أكثر من أصل تقليدي، بل بيان سيادي وأداة صامته في معركة إعادة صياغة توازن القوى الماليّة. وما كان يُنظر إليه كحجر زاوية للاستقرار العالمي، أي الدولار، يُعاد اليوم تقويمه بعيون أكثر واقعية، وأكثر ريبية. أمّا الذهب، في هذا الزمن المتقلّب، فقد يكون أكثر من احتياط، قد يكون لغة النظام العالمي المقبل.